

مستقبل الإسلام السياسي في العراق بعد مظاهرات ٣١/تموز/٢٠١٥

م.م. مؤيد جبار حسن

المقدمة

بعد التغيير المفاجئ عام ٢٠٠٣ وسقوط نظام صدام حسين في العراق، وانتهاء حقبة طويلة من النظام البعثي وحكم الحزب الواحد والشخص الواحد. ظهرت على الساحة العراقية مظاهر جديدة ، منها الصعود القوي للتيارات الاسلامية، والتي عرفت بالإسلام السياسي منذ ظهورها.

وقد خاضت تلك القوى الاسلامية المتنوعة معترك السياسة لأول مرة في تاريخها وهي ترنو صوب السلطة ، وهذا مطلب سياسي مشروع ، بعد ان كانت تنشط كمعارضة في خارج وداخل البلاد زمن النظام السابق.

الا ان تردي الأوضاع العامة في البلاد لسنوات طوال تلت أسقاط نظام صدام حسين على يد القوى الغربية المتحالفة، دفع بالمواطنين الغاضبين إلى الخروج في مظاهرات مليونية عمت مختلف محافظات ، أبدأ من بغداد وتبعها باقي المدن . للتنديد باخفاق القوى السياسية العراقية بكافة أطرافها وفشلها في ادارة الدولة العراقية .

تلك المظاهرات المليونية ، في العاصمة وباقي المحافظات، جاءت بشكل عفوي دون منظم او محرض ، وبالضد من الاحزاب الحاكمة ومنها الاسلامية، وداعية إلى الاصلاح الشامل.

هدف البحث : الاحاطة بموضوعة مستقبل الاحزاب الدينية في العراق في ظل المظاهرات الشعبية المناوئة لها ، إذ سنحاول في هذا البحث ان نضع تصور بسيط عن مستقبل الاسلام السياسي المتمثل بالأحزاب والكيانات الموجودة على الساحة العراقية، بعد الصدمة الكبيرة التي تلقتها من الجماهير المتظاهرة في يوم ٣١/تموز\٢٠١٥ ، والتي مست شرعية وجود تلك الاحزاب في السلطة، وما تلاها من احتجاجات شعبية كبيرة.

أهمية البحث : وتتركز على ان دراسة مستقبل تلك الاحزاب الاسلامية ، وما هو متوقع لها بعد فشلها في ادارة الدولة ، وردة الفعل الشعبية على تردي الحال الاقتصادي والاجتماعي والامني والمعيشي والخدمي ، عبر احتجاجات رافضة ، لأول مرة منذ الاحتلال الامريكي ، لتلك الاحزاب. دراسة في مستقبل العراق نفسه وهو يمر باصعب ظروف قد تقرر مصيره.

فرضية البحث: ينطلق البحث من رؤية للوضع السياسي العام في العراق والذي تحكمه الاحزاب السياسية ذات التوجهات الاسلامية، والتي تواجه وضعاً صعباً يتقرر فيه بقائها من عدمه في سدة الحكم، وفي ذلك يضع الباحث توقعين للمستقبل.

أشكالية البحث: وتتمثل في ان الموضوع غاب في الحساسية والصعوبة ، فهو يمس الاحزاب السياسية المتلبسة بلباس الدين والتقوى ، ومحاولة تقصي مستقبلها بعد سخط قواعدها الشعبية عليها .

صعوبة البحث : قلة المصادر الورقية عن موضوع احزاب الاسلام السياسي العراقية الحالية ولا عن مستقبلها ، ولا عن المظاهرات التي قامت تندد بالفساد المستشري في مفاصل المؤسسات الحكومية وتدعو إلى التغيير والاصلاح في ذات الوقت.

وقد تم توزيع البحث على مقدمة للدخول إلى الموضوع وتمهيده ، وفي المبحث الاول سنتناول ماهية الاسلام السياسي من حيث المفهوم والنشأة بصورة عامة ، وفيه مطلبان الاول مفهوم الاسلام السياسي والثاني نشأة الاسلام السياسي، اما المبحث الثاني ففيه بيان الاسلام السياسي في العراق وينقسم إلى مطلبان الاول عن حقبة ما قبل عام ٢٠٠٣ والثاني عن ما بعد عام ٢٠٠٣، وفي المبحث الثالث توقعات لمستقبل تلك الاحزاب الاسلامية ويتكون من مطلبين يحمل كل منهما سيناريو متوقع عن ذلك. وفي نهاية البحث خاتمة فيها استنتاجات وتوصيات تليها المصادر المعتمدة فيه.

المبحث الأول مفهوم ونشأة الإسلام السياسي

الإسلام دين كباقي الديانات السماوية ، انخرط اعضاءه بالحياة السياسية لإعلاء راية افكارهم ورؤاهم، وقد يكون بينهم من يرنو صوب كرسي الحكم لتحقيق ذلك . لكن هذا الارتباط بين ما هو ديني وما هو دنيوي، لا زال محل جدل وعدم اعتراف. ولغرض أماطة اللثام عن هذا الغموض الذي يحيط بالموضوع ، لابد من التعرف على بعض الاساسيات. فالشعب العراقي ، المتدين بطبعه ، قد يكون من اكثر، ان لم يكن اكثرها، ولعا بالسياسة وانهماكا فيها، وهنا يمتزج ما هو ديني بما هو سياسي، تمازجا يكاد تختفي فيه الحدود ويندثر الاختلاف.

المطلب الأول - مفهوم الإسلام السياسي

الإسلام السياسي مصطلح سياسي وإعلامي وأكاديمي استخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام باعتباره "نظاما سياسيا للحكم".^١ فيما عد عبد الحكيم سليمان الإسلام السياسي، مصطلح غير دقيق يطلق على الجماعات والتيارات والمفكرين المسلمين الذين يعملون بنشاط وحيوية من أجل تقدم الإسلام إلى الحكم. وان كلمة (السياسة) لم ترد في القرآن الكريم، لا في مكية منها ، ولا في مدنية، ولا أي لفظة مشتقة منها وصفا أو فعلا.^٢

ويرى فرانسوا بورغا ان ما يحصل هو صعوبة قبول الانبعاث العادي للمصطلحات السياسية الاسلامية في المجتمعات ذات الثقافة الاسلامية، وأن ثقافة غير غربية تدعي كسر الاحتكار الغربي القديم للتعبير العام.^٣ فمصطلحات ك(ال خليفة) و (ولاية) و (الامير) من الصعب على الاذن العربية او المسلمة بصورة عامة استساغتها في عصر التكنولوجيا والانترنت.

وعادةً أن من يستخدم مصطلح الإسلام السياسي هم من غير المنضوين إلى الحركات المطالبة بقيام وتكريس أنظمة سياسية أو دول إسلامية، رغم أن مصطلح(الدولة الإسلامية)ذي الصلة بالإسلام السياسي ذاته هو محل تباين في أوساط المجتمعات المسلمة.^٤

وهناك من يرفض هذا المصطلح، لأنه برز بصورة واضحة، على أنه عنوان لجماعات، تنتسز بالدين لأغراض سياسية، وهناك جماعات تعتبر هذا الكلام غير دقيق ، فيه قلب للحقائق، وتغريب بالناس، ويعنون بهذا، حركات العمل الإسلامي الوسطية المعتدلة، التي تمارس العمل السياسي، من خلال نظرية الشمول، لتحقيق برنامج الحكم الإسلامي الراشد.^٥

ويرى رشيد خيون ان مصطلح الإسلام السياسي يجمع كل الجماعات التي تتخذ من الإسلام، كدين ، في تحركها السياسي أيديولوجية ؛ وترنو إلى تطبيقه عند الوصول إلى السلطة ، على انه منهج للحياة صالح لكل زمان ومكان.^٦ وهذا ما نراه في اغلب الدول الاسلامية التي تطبق منها ديمقراطيا وفيها انتخابات يمكن وصفها بالنزاهة وان لم تكن بصورة كاملة.

وبالنسبة لنا ، نستطيع القول ، ان الإسلام السياسي هو التيار الذي يحاول ايجاد نوع من التلاقح بين ما هو سياسي وما هو ديني ،ورغم نبل الطروحات التي تقدمها الحركات السياسية في برامجها ، الا انها تنشد في نهاية المطاف الوصول إلى السلطة والتحكم بالسياسات العامة للبلاد.

المطلب الثاني - نشأة الإسلام السياسي

اختلفت وجهات النظر في بيان نشأة الإسلام السياسي ودوافع صعوده، ومن بين اسباب ذلك يعود الى الاختلاف حول تعريف موحد للإسلام السياسي كذلك الى تعدد الآراء في مسببات نهوضه الحالي.

إذ أرجع احمد محمد كنعان بداية شيوع هذا المصطلح ،الى مؤتمر عقد في عام ١٩٩٤ في واشنطن حول خطر الإسلام الأصولي، حيث دار النقاش حول حقبة التسعينيات في خضم الأحداث الداخلية في الجزائر التي

أسفرت عن إقصاء "جبهة الإنقاذ"، استبدال المصطلح بمصطلح "الإسلاميون المتطرفون" واستقرت التسمية بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ على مصطلح "الإسلام السياسي"^٧. ويذهب رضوان السيد الى ابعد من ذلك، اذ يقول "لا أعرف مقالة أو كتابا ظهر فيه مصطلح «الإسلام السياسي» قبل مقتل الرئيس أنور السادات على أيدي أفراد من تنظيم الجهاد المصري. لكن منذ الثمانينات وحتى اليوم، لا يكاد يمضي أسبوع إلا ويظهر فيه كتاب عن «الإسلام السياسي». ومع ذلك فإن المعنى بذلك يظل غامضا أو مشكلا. فالثورة الإسلامية في إيران يعتبرها الدارسون الغربيون إسلاما سياسيا، وكذلك الأمر مع جماعة الإخوان المسلمين بمصر، أو حتى مع تنظيم القاعدة"^٨.

وهناك من ربط بين ظهور ذلك المصطلح ورغبات القوى الاستعمارية، فـ "الإسلام السياسي" المعاصر تنازعه وما تزال تتنازع تيارات رعتها جميعها "بريطانيا الاستعمارية"، وورثت هذه المهمة من بعدها زعيمة الإمبريالية التي ورثت تركة الاستعمار التقليدي وهي "الولايات المتحدة الأميركية"، ما جعل الأداء السياسي لتلك التيارات حتى وهي تتطور مُحاولَةً التَحَرُّر من وقت لآخر، بشكل أو بآخر من أيديولوجية راعيتها "بريطانيا"، لا يبدو أداء أصيلا، بل مجبولا إلى حد كبير بمكونات تلك الأيديولوجيا^٩. وهذا ما يؤكد عليه كاتب اخر، فيقول "ان الاسلام السياسي لم يكن، وفي العالم اجمع الا احد معوقات الديمقراطية، طالما شجعتة واستفادت منه الانظمة الرجعية المحلية والامبريالية العالمية، في تعطيل التنمية والديموقراطية و تقرير المصير على كافة الاصعدة"^{١٠}. لكن يجب الانتباه الى ان الاسلام السياسي في العراق يتمتع بخصوصيات عديدة منها وجود الثنائية الطائفية، الشيعة والسنة، بالاضافة الى وجود اديان اخرى، ولو بنسبة سكانية اقل، الا انها تؤثر ان التركيبة الدينية في العراق متنوعة، ولا يجب ان تدرس كباقي التجارب في الدول العربية المحيطة.

ورغم الاحتراز في خلط السياسة بكل ما هو ديني، وهذا الاحتراز مصدره عدة أسباب: أولها الاعتقاد بأن الدولة لا ينبغي لها التدخل في الدين، فليس دورها أن تستعمل الدين أو تعمل على توجيهه أو تنظيمه، وثانيها قلق فريق آخر من الرافضين من أن يكون الدين المقدس مسيساً، أو موضوعاً للتدخل المادي للدولة.^{١١}

ويضع محمد سعيد العشماوي، ثلاثة عناصر رئيسة تميز الاسلام السياسي:

١. التأكيد على ان السياسة جزء من الاسلام، وان العمل السياسي فرض على كل مسلم.
٢. الادعاء بان جماعته هي جماعة المسلمين، وما تقول به هو الاسلام الصحيح.
٣. فرض الاراء والقرارات والاتجاهات بالقوة والعنف والاغتيال والحرب الذي يسمونه جهادا في سبيل الله.^{١٢}

ويبدو مما سبق، ان لا نشأة موحدة للاسلام السياسي، يتفق عليها الجميع. لكن من المؤكد بالنسبة للباحث، ان العالم العربي يحيا في زمن صعود الأيديولوجيا، لذا ليس من المستغرب ان يكون الاسلام متسيسا والسياسي متأسما. اما في حالة العراق، الذي كان منذ بداية الفتح الاسلامي مجرد معسكرات للجند، فقد لعب الاسلام دور كبير فيه، وفي تشكيل السياسة والحكم وتوازنها المضطربة في أرض السواد. فالكوفة كانت عاصمة الدولة الاسلامية في زمن الامام علي، وبغداد عاصمة الدولة العباسية، وحتى بعد مئات السنوات وافول سيطرة الدولة العثمانية على البلاد، وايضا عندما ارادت بريطانيا العظمى ان تختار للعراق ملكا جاءت برجل ذا خلفية دينية، فيصل ابن الشريف حسين، لذا يبدو ان التاريخ حمل بترابط وثيق بين هذا البلد والاسلام والسلطة المتبناة على أساسه.

المبحث الثاني

الاسلام السياسي في العراق

ظلت بلاد النهرين او ارض السواد صاحبة الحضارات الموعلة في القدم، متأرجحة بين الصعود والهبوط، بين البناء والاعمار والجنائن المعلقة، والخراب والحروب والابوثة.

وحتى بعد ان دخلها الاسلام واصبحت معسكرات الجند فيه مدن عامرة كالكوفة والبصرة وبغداد، الا ان عدم الاستقرار لم يفارق ارض العراق. وكان وصفة الاسلام والحكم الرشيد لم تستطع ترويضه، فاصبح ساحة للفتن والثورات والحروب، حتى بين المسلمين انفسهم.

وصولاً الى وقتنا هذا ، نلاحظ تمسك من في السلطة بالاسلام ، كما فعل الرئيس الاسبق صدام حسين في آخر سنوات حكمه. وبعد سقوط نظام الاخير ، ارتفع المد الاسلامي ، وظهرت أحزاب اسلامية استطاعت الوصول الى سدة القرار التنفيذي والتشريعي.

المطلب الاول : الاسلامي السياسي قبل عام ٢٠٠٣

لقد جرت العادة على النظر الى الحركة الاسلامية في العراق بوصفها جزء من الحركات العالمية الساعية لتعزيز الاسلام التي شاعت بين الشعوب المسلمة في الاقل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.^{١٣} فظهور الدول القومية ، وما رافقها من صراع فكري داخلي ، وجدت فيه قوى المعارضة لخطط التغريب وسياسات الاستلاب في الاسلام مصدرا روحيا ونفسيا ، وحليفا في الكفاح ضد الاستبداد والفساد. وتصدرت الحركات الاسلامية قوى المعارضة السياسية ، ونهجت تارة نهجا سياسيا مسالما ، وتولت تارة اخرى العمل العسكري مستخدمة السلاح لتغيير النظام.^{١٤}

اما في الحالة العراقية ، فيؤرخ قابل محسن كاظم ، لثلاثة احزاب سياسية اسلامية رئيسة اغلبها جاء من الخارج واستقر في الساحة العراقية لتكون اللبنة الاولى للاسلام السياسي، ومنها:

اولا : جماعة الاخوان المسلمين: والتي تأسست في ١٩٢٨ في مدينة الاسماعيلية في مصر على يد الشيخ حسن البنا. أسس الاخوان فرعا لهم في بغداد ، بداية انتشارهم ، دعوته جمعية الاخوة الاسلامية ، واستغل الاخوان المساجد والمناسبات الدينية للترويج عن مبادئهم.

ثانيا: حزب التحرير الاسلامي: وتأسس في القدس ١٩٥٢ ، على يد الشيخ تقي الدين النبهاني. ويعد ثاني اقدم حزب اسلامي ظهر في المشرق العربي. نقل الحزب افكاره الى العراق ، وبدأ بالظهور بصورة ملموسة عام ١٩٥٤. حينما اخذ اعضائه القليلون يبتون افكاره عند اقامة صلاة الجمعة في الجوامع.

ثالثا: حزب الدعوة الاسلامية: وكانت بداية تأسيسه عام ١٩٥٧ ، على يد ثلة من العلماء ، على راسهم السيد محمد باقر الصدر. وكان الحزب في بداية تأسيسه يركز على بناء قاعدة في اوساط معلمي المدارس وموظفي الحكومة من الشباب.^{١٥}

ومن الملاحظ انخفاض المد الاسلامي في العهود الجمهورية التي الترت على العراق ، وبالتالي الجانب السياسي المرتب بها، ويعود ذلك لجملة اسباب منها ، حسبما يرى الباحث، المد الفكري القادم من خارج المنظومة العربية والاسلامية كالشيوعية والرأسمالية ، بالإضافة الى أنتهاج هذا الانظمة الشمولية لاساليب القهر والغاء الاخر كوسيلة للبقاء في الحكم والبقاء فيه.

لقد نما الاسلام السياسي وانتشر خلال العقدين الاخيرين كتعبير عن الاحتجاج ضد القمع والضييق الاجتماعي والتهديد المحدق بالهوية الجماعية.^{١٦} وهذا يمكن ملاحظته في عموم العالم العربي والاسلامي .

المطلب الثاني : الاسلام السياسي بعد عام ٢٠٠٣

حاول رأس النظام السابق ، صدام حسين ، ان يلعب على وتر الاسلام لانقاذ نفسه ونظامه، فكان ان ادعى انه من نسل الامام علي (عليه السلام) وأنه عبد الله المؤمن ، والذي كتب القران الكريم بدمه، ولكنه بالحقيقة ولغاية ان تم عزله عن السلطة في ربيع عام ٢٠٠٣ ظل نظام حكم صدام يعتمد على النوع نفسه من الشخصية واعلاء ذاته على عموم البلاد.^{١٧}

بعد سقوط نظام صدام حسين ، عادت الى القطر العديد من قيادات الاحزاب السياسية الاسلامية لمزاولة النشاط السياسي ، كذلك خرجت من الرماد تيارات كانت تحت السطح نتيجة القمع الفكري والجسدي الذي كان مسلطا عليها .

لقد ظهرت على الساحة العراقية العديد من الاحزاب السياسية ، لكن اكبرها شعبية وجمهور كان الاحزاب الاسلامية بشقيها الشيعي والسني .

ففي جانب الاحزاب الشيعية نلاحظ ان ابرزها واعرقها حزب الدعوة الاسلامية والمجلس الاعلى وذراعه العسكري السابق منظمة بدر ، وكذلك هناك التيار الصدري ذي الشعبية الكبيرة وذراعه العسكري جيش المهدي ، وحزب الفضيلة وغيره من الاحزاب.

اما الاحزاب والحركات السنية ، فعددها اقل من ذلك، ابرزها هيئة علماء المسلمين والحزب الاسلامي ، وباقي الحركات المقاومة للوجود الامريكي ثم للحكومة العراقية الوليدة. نلاحظ ان اغلب الاحزاب السياسية الاسلامية كان لديها اجنحة عسكرية ، وعندما أنشقت تلك الاحزاب ، بفعل انفصال قادتها او لسبب اخر، تبعتها اجنحتها العسكرية في ذلك. لتتعدد التسميات ويصبح لدينا مثلا حزب الدعوة تنظيم العراق، وحزب الدعوة لعز الدين سليم وغيرها. ولا تخفى صعوبة البحث في التيارات التي تشكلت وظهرت مباشرة وبقوة بعد سقوط النظام . فمن يتابع التيار الصدري مثلا ، قبل السقوط وبعده، يجد سرعة الاحداث والانشطارات في داخله على مستوى القيادات والمرجعيات.^{١٨}

المبحث الثالث

مستقبل الاسلام السياسي العراقي

التطلع نحو المستقبل ومحاولة معرفة خباياه ، رغم صعوبتها الجمة، يجب ان يكون من خلال دراسة المعطيات الحالية ومسيرة الاحداث وصفة الاشياء وطبيعتها. فالدراسات المستقبلية مسعى علمي حثيث تمتزج فيه مهارات الانسان وخبراته العلمية بالفكر الانساني بكل تراكماته النظرية، محققا التكامل المنشود بين مختلف اتجاهات العلم والمعرفة الانسانية.^{١٩} ويشير الدكتور حسنين توفيق بأن مسألة البحث في مستقبل الاسلام السياسي يمكن الخوض فيها لو تم التركيز على بعدين مهمين من وجهة نظره، وهما:

(١) البحث فيما أسماه "المحددات الحاكمة " لهذا المستقبل أو العوامل المؤثرة فيه سواء تعلقت بالحركات والأحزاب المعنية من حيث عناصر القوة التي تتمتع بها وجوانب الضعف التي تعاني منها، ومدى قدرتها على التجديد الفكري والسياسي والتكيف مع المعطيات الجديدة.

(٢) تحديد السيناريوهات أو المسارات المحتملة لمستقبل حركات الإسلام السياسي، ويمكن أن تكون سيناريوهات أو مسارات مشروطة، بمعنى أن تحققها معلق على توفر معطيات وشروط معينة.^{٢٠} وهذا ما سنذهب اليه.

ويرى د.عزمي بشار ان على الاحزاب الاسلامية حل مسألتين ، الامة والمواطنة، وبالتعاون مع القوى الوطنية الاخرى، فالدولة القطرية التي يسعون الى السلطة فيها قد فشلت، ويضرب بشار عدة امثلة على ذلك من بينها : عدم قدرة الدولة العراقية على انشاء امة عراقية على اساس المواطنة.^{٢١}

المطلب الأول - السيناريو الاول(البقاء)

العراق بلد اسلامي، دخله المسلمون في عهد الخلفاء الراشدين، وكان قبل ذلك زاهر بالحضارات والمدن التاريخية . حيث تم انشاء عدة مدن لتكون معسكرات للجند، كالبصرة والكوفة وبغداد وسامراء. وكانت البلاد ملتقى لمختلف التيارات الفكرية القادمة من الشرق والغرب، لكنه رغم ذلك بقي محافظا على هويته الاسلامية .

وفي حقبة النظام السابق تم محاربة الافكار الدينية ، الشيعة بخاصة، ولكن في سنواته الاخيرة عاد الى الدين كملجأ له وليستميل به الانصار في الداخل والخارج. بسبب تضعف اركان النظام ومحاولته الاتكاء على البعد الطائفي باعتبار قاداته من السنة العرب وهذا سيدفع باقي العرب في الدول المجاورة الى الدفاع عنه او على اقل تقدير التعاطف معه. ويمكن رؤية الجاذبية السياسية للإسلام من خلال الطريقة التي توجه فيها السياسيون البراغماتيون إليه ، ففي حالة صدام الذي تبناها باعتبارها وسيلة لخلق دعم سياسي له.^{٢٢}

بعد سقوط النظام ، وتنفس الشعب العراقي الصعداء ، قفز الحس الديني للواجهة بحكم الحرمان السابق منه، والتصق العراقيون بأسلاميتهم بشدة. لذا انعكس التوجه الديني على الطبقة السياسية وعلى خطابها وتوجهها وبرامجها، وكان الناخب العراقي في وقت الانتخابات يختار مرشحيه على هذا اساس ديني وطائفي . فالأمة هويتها إسلامية ولم تعرف العمل السياسي على أساس غير الإسلام.^{٢٣}

فاذا كان في الغرب قد ارتبطت شرعية الدولة بالمجتمع ، فانها في العالم العربي والاسلامي محط جدل بين اتجاهين الاول اعتبر ان الدولة لا تستمد شرعيتها الا من خلال مرجعيتها الدينية، أي من قيم الدين الاسلامي

، والتيار الثاني اعتبر الدولة لا تستمد شرعيتها الا من المجتمع^{٢٤}، ويبدو ان التيار الاول له الغلبة بين اوساط العراقيين.

بالنتيجة يمكن القول ان الاسلام السياسي في العراق سيستمر ماسكا بمقاليد السلطة بنجاح ، رغم الاخفاقات السياسية الكبيرة، والفضائح التي طالت رموزه الكبيرة. فالبلاد لا زالت تحترم الاسلاميين وتثق بهم ، ففي دراسة عالمية اجراها معهد " غالوب" الدولي حول الإيمان والإلحاد في العالم، تبين ان العراق يتصدر قائمة الدول المتدينة في منطقة الشرق الأوسط ، والسابع دوليا ، ممن يعتبر مواطنوها متدينين.^{٢٥}

ان جميع الحقب التي مرت على العراق ، في تاريخه المعاصر، من قومية وشيوعية وبعثية، وجميع التوجهات العلمانية التي عصفت به، لم تستطع سلخ المجتمع من الدين الاسلامي الذي يعتقد به، وتمتد جذوره عميقا الى تاريخه ونشأته الاولى . حتى ان تلك المسألة ضمنت في الدستور العراقي ، ففي الباب الاول المادة الثانية منه : " يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي".^{٢٦}

وان جاءت الاخفاقات من المتأسلمين فلا شأن للدين الاسلامي بهم، وان قادم الايام سيجعل الاحزاب الاسلامية تعيد ترتيب اوراقها ، او تظهر احزاب اخرى ذات توجه ديني تعمل لاجل الشعب وتحوز على ثقته. فالحركات سالفة الذكر لم تعد تواجه تحدي الوجود والبقاء وإنما تواجه الحاجة الى ان تقدم الى الجمهور بعض الاجوبة المنتجة والمفيدة للمشكلات.^{٢٧}

وبذلك يكون تجديد الدين وإصلاحه هو السبيل الممكن لجعل الدين قادرا على أن يؤدي دورا ثوريا فيلا الواقع المعاش ، ولا يكون من عوامل الجمود والتخلف ، بل يكون في مستوى تطور الواقع المعاصر بحاجاته ومتطلباته الاجتماعية والاقتصادية والفكرية.^{٢٨}

يجب ان لا نتعلمى عن رؤية القوى التي تدخلت وستدخل حتما لاجهاض تحرك شعبي قد يطيح بالاحزاب السياسية المتأسلمة، وتلك القوى تتمثل في الوجود الاجنبي على أرض العراق، الامريكي وباقي القوى الدولية، وهذه القوى يمكن ان تتحرك في أي لحظة لمواجهة الشعب العراقي او مواجهة المكونات المجتمعية التي تتظاهر ، اذا ما شعرت ان خطرا حقيقيا يحق بمصالح الولايات المتحدة في هذه البلد.^{٢٩}

المطلب الثاني - السيناريو الثاني(الانتهاء)

لقد وصف الكثير من المراقبين أزمة الأحزاب الاسلامية في العراق بغير المسبوقة والمنذرة باقتراب نهاية ما يعرف بتجربة "الحكم الإسلامي" بعد أن فقدت تلك الأحزاب ثقة الشارع وأصبح قادتها موضع نقمة الجماهير الغاضبة، والتي تلقي عليهم تبعات سوء ادارة الدولة، وسط معطيات مناخية ومعيشية بالغة القسوة وبلد على حافة الهاوية الم نقل انه انزلق الى تلك الهاوية.^{٣٠} ولان الرؤية الدينية التي تتبناها الاحزاب الاسلامية هي بديل عن بناء دولة المؤسسات او دولة المواطنة في الدستور الدائم لسنة ٢٠٠٣ لأنها لا تستقيم مع نهج وادبيات الاسلام السياسي والدولة الاسلامية التي هي نقيض دولة المؤسسات والخدمات^{٣١}، كما يستنتج الكاتب احمد فاضل المعموري، كان لابد لهذه التجربة ان تفشل.

فالشعب العراقي منشق على نفسه وفيه الصراع القبلي والطائفي والقومي اكثر مما في أي شعب عربي اخر، كما يقول علي الوردي، ويقترح لعلاج ذلك تطبيق النظام الديمقراطي ، حيث يتاح لكل فئة منه ان تشارك في الحكم حسب نسبتها العددية.^{٣٢}

من جهة اخرى، ساهمت إخفاقات حكومة الوحدة الوطنية ، هي الاخرى ، في التحول الذي أصاب المواقف الشيعية. فالحكومة ،وهي أسيرة التفويض الدستوري القاضي بتوفر أغلبية الثلثين-المستحيلة تقريبا- لتشكيل الوزارة، وكذلك للشرط بوجوب تأمين إجماع وطني ليتسنى لها الحكم، أخفقت في التعامل مع الفساد وسوء الادارة وفي وقف موجة العنف.^{٣٣}

وعلى الرغم من جميع ما ذكر من ايجابيات الحكم الديني ، وأثبتت الاسلام أنه مفيد في معارضة النفوذ الغربي ، غير أنه أقل تأثيرا في بناء نموذج بديل لإدارة سياسية وأقتصادية ، أو في توحيد المؤمنين سياسيا.^{٣٤}

لقد جاءت التظاهرات في صيف عام ٢٠١٥، كظاهرة اجتماعية وسياق سياسي مؤثر في البنى السياسية وتأثيرها على شكل التحديات الداخلية للعملية السياسية العراقية ، لما تمثله من المزاج العام ووصوله الى مراحل

التعبير الصريح والمراجعة التي تشكلت في الراي العام العراقي، ورغبتها الجادة في اصلاح العملية السياسية برمتها منذ عام ٢٠٠٣.^{٣٥}

ان الدلائل تشير الى ان موجة الاحتجاجات التي حدثت وانتقالها من مدينة الى اخرى، والتي عبرت عن مطالب متقاربة متعلقة بالحياة اليومية للمواطن مثل توفير الكهرباء والماء والمواد الغذائية، وتحسين الخدمات الاخرى، كلها تهيء الاجواء اليوم لتنفجر في نهاية المطاف تحركا شعبيا يقتررب من ان يكون ثورة شاملة تتجه في نهايتها لتحقيق أهداف وطنية كبرى مثل اسقاط العملية السياسية وما تضمنه من مؤسسات ونظم أنشئت بعد عام ٢٠٠٦، وبالتالي المجيء بحكومة انتقالية.^{٣٦}

خلاصة السيناريو، ان نهاية الاحزاب السياسية العراقية ذات التوجه الديني (الاسلامية) ستكون أكيدة. وهذا ما سيتم ملاحظته بشدة في الانتخابات القادمة، حيث من المرجح ان يصوت العراقيون لاحزاب وتيار اخرى وطنية وعلمانية، وان لم يجدها سيعزف عن الانتخاب. ويميل الباحث الى هذا التوقع، فمصير الاحزاب السياسية الاسلامية على المحك.

الخاتمة

الغيب لا يعلمه الا الله، لكن ليس ذنبا ان يحاول الانسان تقصي الوقائع في قادم الايام، لكي يضع الطريقة الصحيحة للتعامل مع شؤون حياته المختلفة.

ومن هذا المنطلق يمكننا القول، ان الاسلام السياسي في العراق يمر بظروف صعبة، نتيجة جملة من الاسباب، مما قد يؤدي بمستقبله. لذا على الاحزاب فيه تصويب عملها والنزول الى الشارع العراقي ومعرفة حيثيات المشاكل التي يعاني منها والتعرف على الظروف الحياتية القاسية ومحاولة وضع الحلول الجذرية لها. فليس من مصلحة لاحد في فشل الحكومة او البرلمان عن اداء واجباتهم.

ان التجربة الديمقراطية في العراق، والتي تعد من القلائل في منطقة الشرق الاوسط، هي اليوم في خطر محقق. فعلى من يخشى عليها، باعتبارها مكسب جماهيري، ان يعمل على بقائها واستمرارها ومعالجة اسباب تدهورها وتصدها. ومن بين تلك الاسباب سوء ادارة الدولة بيد من جاءوا عبر الانتخابات الحرة، واغلبهم من تيار الاسلام السياسي، بغض النظر عن طوائفهم وأنتماتهم.

اكثر من عشر سنوات من الفساد الاداري والمحسوبية والطائفية المقيتة والتدخلات الخارجية، كانت كفيلة باسقاط مصداقية الاحزاب السياسية العراقية ذات التوجه الديني، لدى جمهور عريض من الشعب. وغدى مستقبل الاسلام السياسي على المحك، وامام مفترق طرق، فأما البقاء؛ اذ قوض لها تجاوز ازمته الداخلية واستعادة ثقة الجماهير بالعمل الجاد المخلص. واما سيكون مصيرها التواري والانهاء من على الساحة السياسية العراقية، وستحل محلها قوى اخرى، قد تكون ذات توجهات اخرى غير دينية.

يقينا ان المستقبل مفتوح على جميع الاحتمالات، والتي على تنوعها وشدتها وغرابتها، نرجو من الله ان تكون خفيفة الوطاء على الشعب العراقي الذي عانى الامرين ابان حكم صدام، وتنفس الصعداء حال الخلاص منه عام ٢٠٠٣، واستبشر خيرا بقادم الايام، الا ان الرياح انت بما لا تشتهي سفن العراقيين.

الاستنتاجات:

يبدو ان مصطلح الاسلام السياسي غير واضح المعالم ويدور حوله الكثير من الجدل، ربما لانه يحمل متناقضين فالاسلام دين من بين معانيه العميقة الاخلاق، فيما السياسة عادة ما توصف بالكذب والنفاق والتلون، فكيف يجتمع النقيضين في شيء واحد.

وكما دار الخلاف حول تعريف الاسلام السياسي، اختلفت الاراء في توقيت ظهوره وتحديد معالم نشأته. ويرى الباحث ان الاسلام السياسي برز الى الوجود حال بروز الدولة القومية ونيلها استقلالها، كالاخوان المسلمين في مصر مثلا. فيما كانت بدايات النشأة متواضعة وبسيطة وسلمية الى حد ما، نلاحظ انها تشعبت وتعددت وخرجت من بوتقة الجوامع الى فضاء الانترنت اللامحدود.

بالنتيجة الاسلام السياسي، مثير للجدل ويحتاج من المختصين وقفة تأمل لتحديد المعاني والاتفاق على التعريف وتشخيص الحالة. كما الحاجة الى ازالة الغموض والالتباس الذي يضيف أشكال على الاشكالات الاخرى، والتي تقترن بالاسلام حين يدخل ميدان السياسة.

العراق من البلدان التي يصعب التكهن بمستقبل شيء فيها ، سرعة التحولات والتقلبات والتغيرات فيه، وعدم خضوعها لقانون ثابت في السير والتوجه.

وفي سبيل محاولة التكهن بمستقبل الاسلام السياسي في العراق ، وضعنا سيناريوهين ، الاول يذهب الى ان الاسلام متجذر في بنية المجتمع ولا يمكن في يوم من الايام ، وتحت أي ظرف ، ان يغير العراقي جلده. أي ان الاسلام السياسي سيستمر ويتخطى الصعاب التي يمر بها ويبقى متمسكا بكرسي السلطة والنفوذ.

والسيناريو الثاني ، على العكس تماما، يتوقع ان التناقضات قد وصلت الى مرحلة من الغليان لا رجعة فيها . والاخطاء التي وقع فيها القائمين على الاسلام السياسي والذنوب التي اقترفوها، لا تغفر . وسيطوي العراقيين في الانتخابات القادمة صفحة الاسلام الحاكم الى الابد.

ولاجل ان يكتمل البحث لابد ان نضع توصيات بمعنى النصح وابداء الرأي في حلول لمشكلة قائمة تمس الجميع .

التوصية الاولى الى الاحزاب الدينية : ان المشكلة الاقتصادية التي يمر بها العراق والتي عدت الشرارة التي أثارت العديد من المشاكل الأخرى، هي معضلة يعاني منها الكثير من الدول التي تعتمد على النفط كمورد اساسي ، بسبب الانخفاض الحاد بأسعار البترول العالمي. لذا يجب على المعنيين بالشأن العراقي من تلك الاحزاب وضع الخطط الجادة والحازمة لمواجهة تداعيات تلك الازمة ، لأنها تؤثر بالسلب على سمعة ومكانة الاحزاب الاسلامية الحاكمة وتفتح الباب واسعا امام الفاسدين والمتربصين سوءا بالوضع العام.

كما من الضروري على تلك الاحزاب ان تنتهج اسلوب المكاشفة والشفافية مع مواطنيها وعدم حماية من تدور حوله شبهات الفساد .

كذلك العمل من اجل جميع العراقيين دون تمييز بين طوائفهم ونحلهم وقومياتهم ومذاهبهم، لان الحزب الذي يدخل ميدان السياسة ويجلس على كرسي الحكم يفقد خصوصيته ويصبح ملك الشعب كله وفي خدمتهم جميعا.

التوصية الثانية الى الجمهور الشعب: الشعب العراقي صاحب حضارة ضاربة في عمق التاريخ ، ويتمتع بالحس السياسي والذكاء الفطري، ومر أيضا بجملة من المأسى والصدمات، والتي كان آخرها الغزو الامريكي للبلاد وما تبعه من فوضى وأرهاب واحتراب داخلي كاد ان يصل الى حرب اهلية مفتوحة. بناءا على ما تقدم يجب على هكذا شعب فطن ان يمارس العمل الديمقراطي بحس كبير من المسؤولية والتقدير للفرصة التاريخية التي توفرت له وعمق التضحيات الجسام التي تكبدها لنيل ذلك. لذا على العراقيين جميعا أنتخاب الشخص الكفوء بعيدا عن أي اعتبارات طائفية او قومية او مناطقية. لكي يرتقي كرسي الحكم من هو أهل له ، تدبيرا وسياسية وحنكة وعدالة.

المصادر

الكتب :

١. جويس ويلي ، الحركة الاسلامية الشيعية في العراق ، ترجمة مصطفى نعمان و هناء خليل، مطبعة الكتاب، بغداد-العراق، ٢٠١١.
٢. رشيد خيون، ١٠٠ عام من الاسلام السياسي في العراق، ج ١، مركز مسبار للدراسات، ط ١، دبي-امارات، ٢٠١١.
٣. رشيد خيون، الاسلام السياسي بالعراق، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط ١، دبي-الامارات، ٢٠١١.
٤. ستيفن دي تانسي، علم السياسة الاسس، ترجمة رشا جمال، الشبكة العربية للابحاث، ط ١، بيروت-لبنان، ٢٠١٢.
٥. علي الوردی ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي.
٦. غراهام فولر، الاسلام السياسي ومستقبله، ترجمة محمد محمود التوبة، مكتبة العبيكان، ط ١، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٦.
٧. فؤاد بلمودن، الدراسات المستقبلية ، المركز الثقافي العربي، ط ١، الدار البيضاء -المغرب، ٢٠١٣.

٨. فرانسوا بورغا، الاسلام السياسي في زمن القاعدة، ترجمة سحر سعيد، قدمس للنشر والتوزيع، ط١، سوريا، ٢٠٠٦.
٩. فريال حسن خليفة، الدين والسياسة في فلسفة الحداثة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥.
١٠. لؤي صافي، الحرية والمواطنة والاسلام السياسي، الشبكة العربية للابحاث والنشر، ط١، بيروت-لبنان، ٢٠١٣.
١١. مارشا بريشتان و ميشيل ينر، السلطوية في الشرق الاوسط، ترجمة طلعت غنيم، المركز القومي للترجمة، ط١، القاهرة-مصر، ٢٠١٤.
١٢. محمد سعيد العثماوي، الاسلام السياسي، مكتبة مدبولي، ط٤، مصر، ١٩٩٦.
١٣. مراد زوين، الاسلام والحداثة، المركز الثقافي العربي، ط١، الدار البيضاء-المغرب، ٢٠١٥.
١٤. نزيه ايوب واخرون، الاسلام السياسي وافاق الديمقراطية في العالم الاسلامي، مركز طارق بن زياد للدراسات، ط١، الرباط-المغرب، ٢٠٠٠.
١٥. ولي نصر، صحوة الشيعة، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ٢٠٠٧.

الدوريات والدراسات:

١. احمد محمد كنعان، مصطلحات سياسية، مركز الشرق العربي للدراسات، الانترنت: goo.gl/xzz3ju
٢. حسنين توفيق، بعد مرحلة داعش وسقوط الإخوان: نحو أجندة بحثية لدراسة حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي، ورقة بحثية مقدمة لمعهد العربية للدراسات، الانترنت: goo.gl/FoNPZk
٣. خضر عباس عطوان، دراسة: النظام السياسي في العراق بين الاصلاح والشرعية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة-قطر، ٢٠١١.
٤. عامر البوسلامة، الاسلام السياسي.. النشأة والهدف، مجلة المجتمع، الانترنت: goo.gl/WKAdua
٥. عزمي بشارة، ندوة لمركز الجزيرة للدراسات بعنوان: مستقبل الاسلام السياسي، نيسان/٢٠١٠، <https://www.youtube.com/watch?v=Q1WSgy1eLB0>
٦. قابل محسن كاظم الركابي، الحياة الحزبية في العراق (١٩٥٨-١٩٦٨)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة كلمينتنس، ٢٠١١.
٧. محمود احمد عبد الله، اشكاليات السياسة الدينية، المركز العربي للبحوث والدراسات، الانترنت: www.acrseg.org/40350
٨. ياسر عبد الحسين، العراق: الازمات المتموجة والحرب على الارهاب، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات، العدد ١٣، تشرين الاول ٢٠١٦.

الانترنت: مقالات ووثائق

١. احمد القصاص، برنامج الاتجاه المعاكس، قناة الجزيرة، الانترنت: goo.gl/LHGaqZ
٢. احمد فاضل المعموري، تجربة الاسلام السياسي، صحيفة المثقف، الانترنت: <http://almothaqaf.com/index.php/qadaya2016/904567.html>
٣. اسامة عكنان، ظروف نشأة الاسلام السياسي، منتديات فرسان الثقافة، الانترنت: <http://omferas.com/vb/t42211>
٤. انغير بو بكر، الاسلام السياسي، موقع مغرس الالكتروني، الانترنت: <http://www.maghress.com/assif/2341>
٥. جمهورية العراق، الامانة العامة لمجلس الوزراء، دستور العراق، الانترنت: www.cabinet.iq/pageViewer.aspx?id=2

٦. رضوان السيد، الاسلام السياسي، صحيفة الشرق الاوسط، الانترنت:
<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=17&article=625366&issueno=11879>
٧. سمير الربيعي، الاحزاب الدينية في العراق، وكالة سكاى برس، الانترنت:
<https://goo.gl/pxwxis>
٨. عبد الحكيم سليمان، تعريف مفهوم الاسلام السياسي، الحوار المتمدن، الانترنت:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=368119>
٩. قاسم محمد الحساني، مفهوم الاسلام السياسي ودوره في الوقت الحاضر، موقع كتابات، الانترنت:
<http://www.kitabat.com>
١٠. محمد احمد ماهر، الاسلام السياسي، موقع نيوزيمن، الانترنت:
<http://www.newsymen.net/art744.html>
١١. معهد غالوب، الانترنت: -
<http://sidmennt.is/wp-content/uploads/Gallup-International-um-tr%C3%BA-og-tr%C3%BAleysi-2012.pdf>

- ١ محمد احمد ماهر، الاسلام السياسي، موقع نيوزيمن، الانترنت:
<http://www.newsymen.net/art744.html>
- ٢ عبد الحكيم سليمان، تعريف مفهوم الاسلام السياسي، الحوار المتمدن، الانترنت:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=368119>
- ٣ فرانسوا بورغا، الاسلام السياسي في زمن القاعدة، ترجمة سحر سعيد، قدس للنشر والتوزيع، ط١، سوريا، ٢٠٠٦، ص١٥.
- ٤ قاسم محمد الحساني، مفهوم الاسلام السياسي ودوره في الوقت الحاضر، موقع كتابات، الانترنت:
<http://www.kitabat.com>
- ٥ عامر البوسلامة، الاسلام السياسي..النشأة والهدف، مجلة المجتمع، الانترنت:
goo.gl/WKAdua
- ٦ رشيد خيون، الاسلام السياسي بالعراق، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط١، دبي-الامارات، ٢٠١١، ص٩.
- ٧ احمد محمد كنعان، مصطلحات سياسية، مركز الشرق العربي للدراسات، الانترنت:
goo.gl/xzz3ju
- ٨ رضوان السيد، الاسلام السياسي، صحيفة الشرق الاوسط، الانترنت:
<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=17&article=625366&issueno=11879>
- ٩ اسامة عكنان، ظروف نشأة الاسلام السياسي، منتديات فرسان الثقافة، الانترنت:
<http://omferas.com/vb/t42211>
- ١٠ اغدير بو بكر، الاسلام السياسي، موقع مغرس الالكتروني، الانترنت:
<http://www.maghress.com/assif/2341>
- ١١ محمود احمد عبد الله، اشكاليات السياسة الدينية، المركز العربي للبحوث والدراسات، الانترنت:
www.acrseg.org/40350
- ١٢ محمد سعيد العشماوي، الاسلام السياسي، مكتبة مدبولي، ط٤، مصر، ١٩٩٦، ص٢٩٨.
- ١٣ جويس ويلي، الحركة الاسلامية الشيعية في العراق، ترجمة مصطفى نعمان و هناء خليف، مطبعة الكتاب، بغداد-العراق، ٢٠١١، ص٢٧٤.
- ١٤ لؤي صافي، الحرية والمواطنة والاسلام السياسي، الشبكة العربية للابحاث والنشر، ط١، بيروت-لبنان، ٢٠١٣، ص١٤٩.
- ١٥ قابل محسن كاظم الركابي، الحياة الحزبية في العراق (١٩٥٨-١٩٦٨)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة كلمينتنس، ٢٠١١، ص٨٠.
- ١٦ نزيه ايوب واخرون، الاسلام السياسي وافاق الديمقراطية في العالم الاسلامي، مركز طارق بن زياد للدراسات، ط١، الرباط-المغرب، ٢٠٠٠، ص١١٣.
- ١٧ مارشا بريشتان و ميشيل ينر، السلطوية في الشرق الاوسط، ترجمة طلعت غنيم، المركز القومي للترجمة، ط١، القاهرة-مصر، ٢٠١٤، ص٩٩.
- ١٨ رشيد خيون، ١٠٠ عام من الاسلام السياسي في العراق، ج١، مركز مسبار للدراسات، ط١، دبي-امارات، ٢٠١١، ص٢٣.
- ١٩ فؤاد بلمودن، الدراسات المستقبلية، المركز الثقافي العربي، ط١، الدار البيضاء-المغرب، ٢٠١٣، ص٩.
- ٢٠ حسنين توفيق، بعد مرحلة داعش وسقوط الإخوان: نحو أجندة بحثية لدراسة حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي، ورقة بحثية مقدمة لمعهد العربية للدراسات، الانترنت:
goo.gl/FoNPZk
- ٢١ عزمي بشارة، ندوة لمركز الجزيرة للدراسات بعنوان: مستقبل الاسلام السياسي، نيسان/٢٠١٠، اليوتيوب:
<https://www.youtube.com/watch?v=Q1WSgy1eLB0>
- ٢٢ ستيفن دي تانسي، علم السياسة الاسس، ترجمة رشا جمال، الشبكة العربية للابحاث، ط١، بيروت-لبنان، ٢٠١٢، ص١٥١.
- ٢٣ احمد القصاص، برنامج الاتجاه المعاكس، قناة الجزيرة، الانترنت:
goo.gl/LHGaqZ
- ٢٤ مراد زوين، الاسلام والحداثة، المركز الثقافي العربي، ط١، الدار البيضاء-المغرب، ٢٠١٥، ص٢٧١.



- ^{٢٥} معهد غالوب، الانترنت: <http://sidmennt.is/wp-content/uploads/Gallup-International-um-tr%C3%BA-og-tr%C3%BAleysi-2012.pdf>
- ^{٢٦} جمهورية العراق ، الامانة العامة لمجلس الوزراء ، دستور العراق، الانترنت: www.cabinet.iq/pageViewer.aspx?id=2
- ^{٢٧} غراهام فوللر، الاسلام السياسي ومستقبله، ترجمة محمد محمود التوبة، مكتبة العبيكان، ط١، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٦، ص٣٩٣.
- ^{٢٨} فريال حسن خليفة، الدين والسياسة في فلسفة الحداثة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٩٧.
- ^{٢٩} خضر عباس عطوان، دراسة: النظام السياسي في العراق بين الاصلاح والشرعية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة-قطر، ٢٠١١، ص٢٤.
- ^{٣٠} سمير الربيعي، الاحزاب الدينية في العراق، وكالة سكاى برس، الانترنت: <https://goo.gl/pxwxis>
- ^{٣١} احمد فاضل المعموري، تجربة الاسلام السياسي، صحيفة المثقف، الانترنت: <http://almothaqaf.com/index.php/qadaya2016/904567.html>
- ^{٣٢} علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، ص٣٨٣.
- ^{٣٣} ولي نصر، صحوة الشيعة ، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ٢٠٠٧، ص٢٦٢.
- ^{٣٤} ستيفن دي تانسي، علم السياسة الاسس، ترجمة رشا جمال، الشبكة العربية للابحاث، ط١، بيروت-لبنان، ٢٠١٢، ص٢٦٠.
- ^{٣٥} ياسر عبد الحسين، العراق: الازمات المتموجة والحرب على الارهاب، مجلة ابحاث استراتيجية ، مركز بلادي للدراسات، العدد ١٣، تشرين الاول ٢٠١٦، ص٢٧.
- ^{٣٦} خضر عباس عطوان، دراسة: النظام السياسي في العراق بين الاصلاح والشرعية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة-قطر، ٢٠١١، ص٢٢.

